20020211-0001-22

الحكم على حاطوم يشجع زوجة حشيشو على سلوك طريق المحاكم

مقاضاة الخاطفين أثناء الحرب ممكنة إذا توافرت الأسماء

مقاتل ملثم في صورة من مشهد نزوح المسلخ ـ الكرنتينا في «حرب السنتين» (م.ع.م)

كانت كل كلمة تلفظ بها محمد فارس شقيق المخطوف علي فارس تشي بحذر شديد، يقول جملته ثم يطلب مرارا وتكرارا إعادتها على مسامعه لكي يكون واثقا من أن ما سيكتب لن يسيء الى عائلته مجددا.

رفض محمد في البداية الحديث عن سير المحاكمة التي أدت الى إدانة حسين حاطوم أحد خاطفي شقيقه في محكمة جنايات جبل لبنان الأسبوع الماضي... ثم وافق على مضض بعد الشرح له «أن كلامه قد يخدم قضية المخطوفين بشكل أو بآخر، وتبين بعد الاستفسار منه عن سبب رفضه أن المجموعة الخاطفة باستثناء حسين حاطوم حية ترزق، حرة طليقة، لا بل وتسكن في المنطقة نفسها التي تقطن فيها عائلته وهي منطقة الأوزاعي.

كان ذلك السبب هو نفسه الذي جعل محمد يرفض طلبنا بأن تلتقي أمه التي تابعت المحاكمة لدى القضاء قائلا: «أمي مريضة وكبيرة في السن ولا نريد تعريضها لاستعادة ذكرى خطف أخي المؤلمة جدا بالنسبة لها، فالخطف حصل داخل المنزل وأمام عينيها الأمر الذي اضطرها للركوع عند قدمي حاطوم طالبة تقبيلهما لكي يعيد لها ابنها»..

«لقد سفّرناه»

خُطف علي فارس من منزله في الأوزاعي في العام ١٩٨٢، وكان آنذاك في الثالثة والعشرين من عمره، وبعد عملية الخطف بأيام عدة قررت عائلته رفع دعوى قضائية بحق الخاطفين «بلكي بيعترفوا الى اين أخذوا أخي» ردد محمد هذه الجملة مرات عدة، ولكنه كان يتوقف كل مرة عند أسماء الخاطفين «نحن نعرفهم جميعهم، وهناك من اعترف منهم لدى استجوابه بأن حاطوم هو المسؤول عن خطف أخي، ولكن حاطوم نفسه لم يعترف بذلك، وعندما سأله قاضي محكمة الجنايات: «أين أخذتم علي»؟ أجاب انه لم يكن بين المجموعة الخاطفة، ويعيد محمد السؤال الذي سبق لأمه أن سألته لحاطوم بعد خطف ابنها: «ماذا فعلتم بابني؟» فأجابها «لقد سفّرناه».

الحكم على حاطوم

ولم يشأ محمد الزيادة على المعطيات التي أوردها، فتوجهنا الى المحامي جوزف مخايل وكيل أهل علي فارس لمعرفة الطريق التي سلكها للوصول الى الحكم على حاطوم.

توكل مخايل في القضية منذ ما يقارب السنة فقط عن طريق زوج شقيقة علي، ويورد سير المحاكمة على الشكل الآتي: بتاريخ الرابع عشر من آب العام ١٩٨٢، تقدمت رتيبة فارس والدة علي فارس من النيابة العامة في جبل لبنان بشكوى تفيد فيها بأن أشخاصا أقدموا على خطف ابنها من منزله في الأوزاعي، وسمت بينهم خالد م. وجواد ع. وحسين ع. وحسين حاطوم، وقالت في إفادتها «دخلوا المنزل بقوة السلاح وضربوا ولدي أمامي واقتادوه بسيارة أميركية حمراء اللون، واتجهوا به الى جهة مجهولة».

وأضافت: «جاء بعد ذلك أحمد ع. الى منزلنا وادعى أنه رأى الأشخاص الذين خطفوا ولدي وسمى بينهم الأسماء التي ذكرتها، وقال إن الخاطفين أبلغوه بأن علي موجود في المجلس الحربي الكتائبي في الكرنتينا، مبديا استعداده لإعادته ولكن بعد الانتهاء من التحقيق معه».

وأخذت الأم تتردد الى كل من خالد م. وحسين حاطوم متوسلة إليهما لمعرفة مصير ابنها. وكان جوابهما الدائم: «غدا يعود» وبقيت العودة عالقة حتى الآن.

ويضيف المحامي مخايل ان هذه الإفادة كانت ما تزال محفوظة لدى المفرزة القضائية في بعبدا، وصودف بعد فترة أن ألقت قوى الأمن القبض على عصابة سرقة سيارات في منطقة الأوزاعي بين أفرادها خالد م. الذي اعترف أثناء التحقيق معه بحادثة خطف علي فارس، قائلا إن التهمة الموجهة له أنه فلسطيني، بينما هو لبناني من بلدة شبعا.

أوقفت العصابة بتاريخ الخامس عشر من كانون الأول العام ١٩٨٢، باستثناء حسين حاطوم الذي كان فارا، وأوقف غيابيا بتاريخ السابع عشر من آذار ١٩٨٣، وتبين أن عددا من أفراد العصابة خطفوا أيمن محمد كنعان من منزل أهل زوجته، وخطفوا العامل السوري محمد إبراهيم عودة وقتلوه، بالاضافة الى خطف علي فارس، وأخلت محكمة الجنايات سبيلهم بعد أحكام قصيرة بالسجن، وبعضهم أسقطت الدعاوى بحقهم بعد تلقي أهاليهم تهديدات بالتعرض لهم.

وأدخل حاطوم السجن في الأول من نيسان العام ١٩٩٧ ولكنه ترك خطأ كما جاء في ملفه، ليتم إيقافه مجددا بتاريخ الثالث من كانون الأول العام ٢٠٠٠ وتجري محاكمته.

عندما تسلم المحامي مخايل الدعوى في العام نفسه كانت محاكمة حاطوم لا تزال في بدايتها، وقد تابعها بناء لما تقدم من معطيات، وتم الحكم على حاطوم على الرغم من عدم اعترافه، لأن رفاقه في المجموعة قدموا جميع الأدلة التي تثبت تورطه في عملية الخطف. هل يشكل الحكم على حاطوم، وسيلة يتبعها أهالي المخطوفين لمقاضاة خاطفي أبنائهم؟ يجيب مخايل بنعم «ولكن شرط ان تكون الادلة واضحة مثل معرفة أسماء الخاطفين ومكان حصول عملية الخطف».

قضية حشيشو

لا توجد إحصائيات لمثل الحالات التي تحدث عنها مخايل لدى لجنة أهالي المخطوفين، ولم تذكر رئيسة اللجنة وداد حلواني أحدا من الذين يعرف أهاليهم خاطفيهم سوى عائلة محيي الدين توفيق حشيشو الذي خطف من منزله في عبرا ـ منطقة صيدا في الخامس عشر من أيلول العام ١٩٨٢.

كان حشيشو عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، ويعمل مدرسا ثانويا في ثانوية المقاصد في صيدا.

تقول زوجته نجاة نقوزي إنها تعرف أسماء أربعة خاطفين من أصل عشرين مسلحا حاصروا المنزل واقتادوا زوجها الى ثكنة كفرفالوس. وقد ذكرت أسماءهم لدى الإدلاء بإفادتها أمام مخفر درك حارة صيدا بتاريخ الحادي والعشرين من أيار العام ١٩٨٦، ومن ثم أمام محكمة صيدا الجزائية بتاريخ الثالث والعشرين من آذار العام ١٩٩١. وعلمت نجاة أن اثنين من الخاطفين سافرا الى كندا وأستراليا، واثنين ما يزالان في لبنان. وبعد فترة من عملية الخطف، في العام ١٩٨٥، اتصل أحد معارف العائلة بشخص على علاقة بالخاطفين، فوعد بجلب رسالة من زوجها ولكنه لم يفعل ذلك، كما علمت من خلال بعض الاتصالات أن زوجها نقل من كفرفالوس الى المجلس الحربي في الكرنتينا بعد فترة قصيرة من خطفه.

لم تجر متابعة الدعوى لدى المحكمة الجزائية، وفي الوقت نفسه كانت نجاة تشارك في تحرك لجنة أهالي المخطوفين على أمل الوصول الى معرفة مصير زوجها.

بتاريخ التاسع والعشرين من تموز العام ١٩٩٦، تقدمت نجاة باستمارة معدة إلى الأمم المتحدة قدمت فيها معلوماتها عن خطف زوجها، وبتاريخ الخامس عشر من شباط العام ٢٠٠٠، قدمت استمارة مماثلة الى لجنة التحقيق والاستقصاء التي شكلت برئاسة العميد الركن سليم أبو اسماعيل، وكان حينها الرئيس سليم الحص رئيسا للحكومة، وأعلنت اللجنة عن وفاة جميع المخطوفين. وبتاريخ الثالث عشر من آذار العام ٢٠٠١ تقدمت مجددا باستمارة الى لجنة تلقي شكاوى أهالي المفقودين برئاسة الوزير فؤاد السعد، ولا تزال اللجنة تنظر بالشكاوى بعدما تم تمديد عملها المرة تلو الاخرى.

وما بين الاستمارات مثلت نجاة أمام قاضي التحقيق الأول في صيدا بتاريخ الثاني من كانون الاول العام ١٩٩٩، ولا تزال تنتظر استدعاءها لمتابعة القضية كما وعدها القاضي.

لم تيأس زوجة حشيشو وستحاول لقاء عضو لجنة تلقي الشكاوى عبد السلام شعيب لمعرفة مصير استمارتها، كما التقت المحامي شوقي شريم الذي توكل سابقا في قضية زوجها.

ويوضح المحامي شريم أنه التقى قاضي التحقيق الاول في الجنوب جوزف سماحة بهدف متابعة الدعوى، مشيرا الى ان سماحة قدم سابقا استنابة قضائية للأجهزة الامنية للتحري عن الاشخاص المتهمين بالمشاركة في خطف حشيشو، ويقول انه تقدم منذ العام ١٩٩٢ بدعوى ضد مجهول في قضية خطف حشيشو، ولكن بسبب الاحتلال الاسرائيلي للجنوب لم تجر ملاحقة الاشخاص المتهمين الذين كان يعتقد تواجدهم في منطقة جزين أثناء الاحتلال.

ويؤكد شريم ان الحكم على حاطوم شجعه كثيرا على الاستمرار في القضية بعدما كانت قضية المخطوفين تتخذ منحى سياسيا فقط. ومع تأكيده أن الخطف يعتبر جريمة متمادية، يلفت شريم الى انه في حال اعترف الخاطف بجريمته وقدم الأدلة على قتل المخطوف، يسري على الجريمة مرور الزمن وتصبح مشمولة بقانون العفو العام. أما في حال عدم معرفته مصير المخطوف فإن الحكم عليه يكون عندها على مستوى مشاركته في الجريمة.

واذا كانت معرفة الشخص الخاطف شكل الدليل الأساسي الذي يرتكز عليه القضاء لمتابعة قضية تتعلق بأحد المخطوفين، فإن اقتصار معرفة أهل المخطوف على الجهة الحزبية الخاطفة وتاريخ عملية الخطف ومكانها لا يشكل أدلة وانما قرائن تحفظ في ملف الدعوى كما يؤكد المحامي مخايل. وكذلك هو الأمر بالنسبة للأسماء المستعارة للخاطفين، وعندها لا تستطيع الاجهزة القضائية إماطة اللثام عن هوية الخاطفين الا اذا قررت الجهات الحزبية التي شاركت في الخطف أثناء الحرب الاهلية إدانة نفسها بتقديم معلومات وأدلة، وهذا أمر «من سابع المستحيلات» كما تقول زوجة حشيشو.

وفي كل الاحوال فإن لجنة أهالي المخطوفين اهتمت كثيرا بخبر الحكم على حاطوم، وعقدت اجتماعا قررت فيه استشارة قضاة ومحامين قبل ان تحدد ما هي الخطوة التالية في تحركها.

زينب ياغي